رأي القدس

حكومة حماس والعقبات في طريقها

■ تسلمت حكومة حركة «حماس» يوم امس مهامها رسميا، بعد اداء اعضائها اليمين الدستورية، مسجلة نقطة فارقة في تاريخ العمل السياسي الفلسطيني، ومؤكدة في الوقت نفسه على سابقة التداول السلمي للسلطة في واحدة من اكثر مناطق العالم توترا.

وزراء «حماس» تسلموا مواقعهم بطريقة سلسة، ووسط تعاون كامل من قبل نظرائهم في الحكومة السابقة، الامر الذي اعطى صورة حضارية للتعددية السياسية الفلسطينية، ومدى احترام الجميع للعملية الديمقراطية ومتطلباتها وافرازاتها.

وكان من المفترض ان يحظى هذا الانتقال الرائع للسلطة بالطريقة التي تم عليها، باحترام الدول الغربية، والولايات المتحدة الامريكية على وجه الخصوص، لان الاخيرة تعتبر نفسها زعيمة العالم الحر، وتتبنى نشر الديمقراطية وقيمها كأحد اركان استراتيجيتها الحالية الرامية الى تحرير التجارة العالمية ومكافحة الارهاب، ولكن ما حدث هو عكس ذلك تماما، فقد اصدرت الادارة الامريكية تعليمات الى جميع مسؤوليها بعدم اجراء اي اتصالات بمسؤولي حركة «حماس»، بينما قررت الحكومة الكندية قطع مساعداتها للسلطة الوطنية الفلسطينية.

وذهبت الادارة الامريكية امس الى ما هو ابعد من ذلك عندما اصدرت بيانا مشتركا مع وزارة الخارجية الاسرائيلية، يقول ان الطرفين اتفقا على اعتبار الحكومة التي شكلتها حركة «حماس» غير شرعية.

ولا نفهم كيف توصلت الادارة الامريكية الى هذا التصنيف، والاسس التي اعتمدت عليها في وصف الحكومة الفلسطينية بانها «غير شرعية». فالحكومة «غير الشرعية» هذه نجحت في انتخابات حرة نزيهة، وحصلت على ثقة مجلس تشريعي منتخب، وادت القسم الدستوري امام رئيس فلسطيني منتخب ايضا، فهل هناك شرعية افضل من هذه الشرعية؟

الادارة الامريكية لم تخف نواياها مطلقا في العمل على افشال اي حكومة تشكلها حركة «حماس» طالما انها لا تتجاوب مع شروطها في الاعتراف المجاني بالدولة العبرية، والتنازل عن سلاح المقاومة، والتفريط بالثوابت الفلسطينية الاساسية، بما فيها حق العودة.

وقف الاتصالات مع حكومة «حماس» من قبل القوة الاعظم في العالم امر ضار ومؤثر دون اي شك، والشيء نفسه يقال عن اقدام بعض الحكومات الغربية على وقف المساعدات للشعب الفلسطيني عقابا له على اختياره الديمقراطي، ولكن هذا لا يعني ان هذه الضغوط الامريكية ستعطي ثمارها، وتجبر حكومة «حماس» على الرضوخ للشروط الامريكية التعجيزية.

الشعب الفلسطيني سيتضرر بكل تأكيد من اي وقف للمساعدات مهما كان حجمها، ولكن الولايات المتحدة تتضرر ايضا، وكذلك الدولة العبرية التي تجبرها على اتخاذ مواقف كهذه تتعارض مع كل طروحاتها حول الديمقراطية والاصلاحات السياسية.

استخدام المساعدات كورقة ضغط على الشعب الفلسطيني سيؤدي الى نتائج عكسية تماما، اي انه سيتمسك اكثر بحركة «حماس»، وينظر الى البدائل الامريكية نظرة شك وربما تخوين ايضا. فهذا شعب يتمتع بدرجة عالية من الكرامة الوطنية، ويتحسس كثيرا من محاولات المساومة على لقمة عيشه، من اجل تغيير قناعاته التي عبر عنها من خلال صناديق الاقتراع.

حركة «حماس»، وبسبب هذا الصلف الاسرائيلي والانحياز الامريكي، ستخرج فائزة في كل الاحوال، فاذا تحدت هذه الضغوط ونجحت في ادارة الشؤون الفلسطينية بدراية واقتدار، فان شعبيتها في الاوساط الشعبية ستتصاعد، واذا فشلت لسوء الادارة او انعدام الخبرة، فان اللوم لن يقع على كاهلها، وانما على الجانبين الامريكي والاوروبي اللذين اعلنا الحرب عليها، ولم يخفيا نواياهما في افشال اي حكومة تشكلها.

الحكومة الجديدة تسير وسط حقل الغام شديدة الانفجار، ومن الصعب التكهن بنجاحها او فشلها في الايام الاولى لتسلمها مهامها. ولكن ما يمكن التأكيد عليه هو ان عملية الاستلام والتسليم التي شاهدناها امس، وبالطريقة الحضارية التي تمت بها، تؤكد على نضج الوعي الفلسطيني اولا، وان اسرائيل لم تعد الدولة الديمقراطية الوحيدة في المنطقة ثانيا.

الشرنقة والكازينو: ديمقراطيات النقض... ونقض النقض!

صبحي حديدي *

■ هنالك ديمقراطية أولى فلسطينية، وليدة لكنّ خطواتها الاولى ثابتة مكينة، اعترف حتى ألدّ أعدائها بأنها أجرت انتخابات تشريعية حرّة ونزيهة، لكنها منكرَة مستنكرَة من جانب العالم ذاته الذي يقضي آناء الليل وأطراف النهار في الحثّ ـ ليس دون نفاق وتكلّف وكذب أحياناً ـ على إشاعة تلك الديمقراطية تحديداً. وهنالك ديمقراطية إسرائيلية، عمرها أكثر من نصف قرن، قامت دولتها وتسعة أعشار مؤسساتها على الاحتلال والاغتصاب والاستيطان والعنصرية والفاشية، يصفّق لها العالم إياه بلا هوادة، وليس دون قلق من صعود هذا الحزب أو هبوط ذاك، ويشارك دون إبطاء في كلّ تنكيل ممكن بالديمقراطية الأولى الفلسطينية، لصالح الديمقراطية الثانية الإسرائيلية.

أهذا مثال جديد، أم هي ربما أمثولة إضافية، في لعبة عتيقة اسمها الكيل بمكيالين، أو بمكاييل عديدة؟ أهو نبيذ جديد تستخرجه الديمقراطيات الغربية العجوز، من الأمريكية إلى الكندية فالألمانية والبريطانية والفرنسية،... من الدنان العتيقة ذاتها؟ أم أنّ تنويعات طرأت على اللعبة فبدّلت قواعدها، في كثير أو قليل؟ وماذا يمكن أن تكون مآلات مقاطعة الديمقراطية الفلسطينية، أي مقاطعة الشعب الفلسطيني ذاته، سوى سحب الاعتراف بهذا الشعب عملياً، بعد صبغه كارباً عن كابر بألوان «حماس» وحدها تقريباً، وإنزال العقاب به لأنه اختار برامجها طائعاً حراً؟

وما الفارق، في نهاية المطاف، إذا كانت ذريعة تلك الديمقراطيات تنهض على نسف اللعبة الديمقراطية، أو معظم أركانها وركائزها وأعرافها؟ ألا تقول الديمقراطيات الغربية ما يلي، وإنْ في صياغات أكثر فذلكة وإيهاماً وحذلقة: لكي يتمّ الاعتراف بالديمقراطية الفلسطينية (أي بحكومة «حماس» التي جاءت إثر انتخابات حرّة نزيهة)، على هذه أن تعترف بالديمقراطية الإسرائيلية (أي بدولة الاحتلال والاغتصاب والاستيطان والأسر والقصف وتهديم البيوت وتجريف الأراضي والجدار العازل...)، الأمر الذي يلزم «حماس» بأن تتنكّر للبرنامج السياسي ذاته الذي جاء بها إلى الحكم، وأن تنقلب بنفسها على نفسها، وعلى ثقة ناخبيها في برامجها!

ثمّ إذا كان المقصود من إنكار هذه الديمقراطية الفلسطينية، التي جاءت بأغلبية كاسحة لـ«حماس» في المجلس التشريعي الفلسطيني الجديد، هو ذرف الدموع على المجلس السابق الذي كانت أغلبيته لـ«فتح»، فإنّ الدموع ليست من الطراز الذي تذرفه التماسيح فحسب، بل هي أقرب إلى الضحك على اللحى الفتحاوية (إلى جانب اللحى الأخرى لأمثال السادة ياسر عبد ربه شريك يوسي بيلين، وتيسر خالد المحامي بالأصالة والنيابة عن مستحاثات منظمة التحرير الفلسطينية، وجبريل الرجوب الذي لا يأنس في نفسه إلا صورة الـ Mr. Security الفلسطيني...)، وأقرب إلى الميلودراما والمسخرة.

فما الذي فعلته الديمقراطيات الغربية لتلك الديمقراطية الأولى الفتحاوية، لكي تأنف اليوم من الديمقراطية الحمساوية؟ وهل كان حظّ ياسر عرفات ومحمود عباس وأحمد قريع مع الغرب، دعوا الدولة العبرية جانباً، أفضل من الحظوظ الراهنة لرجال «حماس»؟

الأرجح، بهذا، أنّ المصادفة العمياء لم تكن وراء التلازم الزمني بين اقتراع الإسرائيليين في انتخابات الـ «كنيست» السابعة عشرة، وأداء حكومة هنية القسم أمام الرئيس الفلسطيني. أو لعلّ مصادفات من هذا النوع لا تقع إلا بوصفها الظلال الأخرى لقوانين الضرورة، حين تنشأ علاقات وثيقة بين المصادفات المتفرقة التي تتراكم وفق «هندسة» متينة لكي تنتج المعنى المشترك، وتوحّد النقائض. ولعلها تلك الجدلية الطبيعية العبقرية، في أبسط قوانينها الصارمة التي لا تكاد تختلف عن الثوابت العليا في أية منظومة منطقية محكمة. وقد تكون مظهراً يجسّد حاجة الظواهر إلى إئتلاف من نوع ما، في حقبة ليست عارضة أو مألوفة، ولا تفتقر معطياتها إلى المنطق الداخلي المتماسك اللائق بها: من إنكار ديمقراطية «حماس» إلى بدء حصار الشعب الفلسطيني، فانتخابات الـ «كنيست»، و... اختتام مسرح العبث في الخرطوم، حيث ما يزال البعض يتحدّث عن «قمّة» عربية!

الروائي الإسرائيلي عاموس عوز، الذي يحدث أيضاً أنه أحد مؤسسي حركة «السلام الآن»، لا يغرّد خارج السرب الذي فيه تغرّد الديمقراطيات الغربية والدولة العبرية حول صعود «حماس» فحسب، بل يعتقد أنه يغرّد داخل سرب الأنظمة العربية ذاتها! كيف؟ إنه، في التعليق على نتائج الانتخابات الإسرائيلية، لا يخاف «حماس» بل يطمئنّ الحكومة الإسرائيلية القادمة إلى أنّ الأنظمة العربية أشدّ من الدولة العبرية قلقاً إزاء ديمقراطية «حماس»، وأكثر خشية من عقابيلها ومفاعيلها! «ليس من المحال التفكير في أنّ حكومات براغماتية إسرائيل وعربية يمكن أن تتوصل إلى صفقة»، يقول عوز قبل أن يوضح أنه يعني حكومتي مصر والسعودية، ثمّ تُطرح هذه الصفقة على تصويت الشعب الفلسطيني (الذي لا يؤيد «حماس» إلا بنسبة 41 %، كما يبشّرنا)، فتحظى بالتأييد. حسناً، لماذا سوف يكون هذا التصويت ـ بافتراض أنه سيجري في أيّ يوم ـ شرعياً قانونياً غير منكَر وغير مستنكَر، ولا يلاقي تصويت الشعب الفلسطيني على برامج «حماس» الشرعية إياها، أو لا يلاقي إلا ما هو نقيض الترحيب وعكس التشجيع؟

الروائي عوز يذكّرنا بإسرائيلي آخر هو المؤرّخ ميرون بنفنستي، حول هذا المخلوق العجيب الذي يُدعى «الشعب الفلسطيني»، والذي يحضر أو يغيب لأسباب ليست البتة ذات صلة بالوجود أو العدم. ففي صيف العام 1999، حين كان يقضي أواخر أيامه في البيت الأبيض، ارتكب الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون إثم التلميح إلى حرية الشعب الفلسطيني وحقّ العودة. ورغم أنّ التصريح كان أقرب إلى زلّة اللسان، فإنه مع ذلك كان كفيلاً بإيقاظ حسّ الكابوس وذاكرة الهولوكوست وتواريخ العداء للسامية، هكذا دفعة واحدة، في نفوس الإسرائيليين، يميناً ويساراً. العبارة الرجيمة، التي لعلّها أفلتت من فم كلينتون لأنه كان آنذاك في مؤتمر صحافي مع الرئيس المصري حسني مبارك، هي التالية حرفياً: «أود لو أنّ الشعب الفلسطيني يشعر بأنه حرّ، وحرّ أكثر في العيش حيثما يرغب وحيثما يريد».

بنفنستي سارع إلى طمأنة مواطنيه، في مقال عاصف نشرته صحيف «هآرتز» الإسرائيلية: هدّئوا من روعكم! ما من سابقة تعمل بمفعول رجعي، وعودة الأقلية الألبانية إلى كوسوفو برعاية الولايات المتحدة والحلف الأطلسي والأمم المتحدة لن تضع عودة اللاجئين الفلسطينيين على جدول أعمال أيّ من هذه الأطراف. وبعد إتمام ألعاب المؤرّخ هذه، التفت بنفنستي إلى ألعاب التخييل والاستعارة وعلم النفس التحليلي: «الكوابيس بطبيعتها كتيمة أمام الحُجَج العقلية، والذين يعانون من الكوابيس سوف يواصلون تخيّل ظلال الجبال بوصفها الجبال ذاتها». لكن بنفنستي توقف مطوّلاً، وبكثير من الاحتجاج والمرارة والدهشة، عند حديث كلينتون عن حقّ الفلسطينيين في العيش أنّى شاؤوا، معتبراً أنها «الشيفرة» السرّية للحديث عن حقّ العودة، وأنّ الحديث عن حقّ العودة هو الشيفرة السرّية للحديث عن تدمير إسرائيل.

الرجل كان «معتدلاً»، والحقّ يُقال، بالقياس إلى المفسّرين الآخرين الذين أدلوا بدلوهم هنا وهناك في أعمدة الصحف الإسرائيلية، وبالقياس كذلك إلى ميراف بارسي ـ تزادوك التي نطقت رسمياً باسم رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك (وكان آنذاك «رئيس الوزراء المنتخب» فقط) فقالت: «إنّ موقف الرئيس كلينتون من مسألة حقّ العودة، كما يمكن أن يُفهم الأمر من تصريحاته في واشنطن يوم أمس، غير مقبول من جانب باراك». أكثر من ذلك، قطعت بارسي ـ تزادوك شوطاً إضافياً (مدهشاً بالفعل) حين اعتبرت أنّ كلينتون كان ضحيّة «سوء فهم»، وأنه «كان من الأجدر بالإدارة الأمريكية أن توضح الأمر وتصحّحه».

وفي واقع الأمر، ليس الهدوء سمة المزاج الإسرائيلي الراهن كما عكسته انتخابات الـ «كنيست»، بل هي العلامات ذاتها التي اقترنت وتقترن بتصويت الإسرائيليين منذ أواسط السبعينات، والتي لا تدلّ إلا على ما هو نقيض السكينة في علم النفس، ونقيض السلام في علم السياسة، ونقيض الاستقرار في علم التاريخ. العلامة الأولى أنّ المجتمع الاسرائيلي لم يخرج من الشرنقة في أيّ يوم، ولا ينوي ذلك حين تكون مقاعد حزب المتقاعدين، الذي يقوده ذئب عتيق مثل رفائيل إيتان (79 سنة) ربع مقاعد حزب «كاديما» الذي يبشّر بالمسير قدماً إلى أمام! العلامة الثانية أنّ اللعبة الديمقراطية تتيح لهذا المجتمع المنشطر على نفسه أن يراقب خروج بعض الأفراد إلى السلام، وأن يتابع مسيرة ذلك الخروج بمزيج من الفضول والدهشة والفزع والقلق، قبل أن ينزل بهم العقاب الصارم والمهانة اللائقة بأنبياء توهموا في أنفسهم كرامة أهلية ما. أين بنيامين نتنياهو هذه الأيام، من أمجاده حين صعد قبل سنوات معدودة على جثة شمعون بيريس! الإسرائيلي الذي صوّت لنتنياهو آنذاك كان يدرك، مثل إدراكه اليوم، يدرك أنّ البقاء داخل الشرنقة هو صيغة وجودية قبل أن يكون أي شيء آخر، وأنّ ملازمة ثقافة الإنكفاء على الذات وإدمان العصاب الجماعي هما الترجمة الفعلية لموقف قياسي من السلام يقوم على الفزع والريبة والقلق الوجودي، مثلما يقتات على العنصرية اللاهوتية والغطرسة الميتافيزيقية والممارسة الكولونيالية.

علامة ثالثة تمسّ صميم الحلم الصهيوني بتأسيس دولة عصرية علمانية، ذات تقاليد سياسية ومدنية راسخة وصلبة تحكمها معايير عقلانية صارمة وديمقراطية، سواء لجهة التعاقد الداخلي بين الأفراد والجماعات والأحزاب والمؤسسات، أو التعاقد الخارجي مع الجوار والعالم. كان انتصار نتنياهو انتصاراً لحالة من الهستيريا الجماعية ترى أن بمقدور رجل واحد، يؤجج نار الترهيب مستخدماً حطب «الإرهاب»، أن يلغي ما تعاقدت عليه الدولة وأن يؤهّب جحافل الـ«تساحال» للزحف من جديد على غزة وأريحا ونابلس ورام الله وبيت لحم. وكانت هزيمته النكراء أمام إيهود باراك نقضاً لذلك اليقين، مثلما كانت هزيمة الأخير أمام أرييل شارون نقضاً لنقض النقض! أيّ نقض لأيّ نقض سيشكّله انتصار إيهود أولمرت؟ ليست الإجابة شاقة، خصوصاً إذا وضع المرء مفردة «انتصار» بين أهلّة، قبل سلسلة من إشارات الاستفهام والتعجّب.

ما الذي سوف يُلزم هذه الديمقراطية الإسرائيلية بالتفاوض مع، أو حتى بعدم تقويض واغتيال واستئصال، هذه الديمقراطية الفلسطينية؟ نعود إلى قوانين المصادفات فنتذكّر أنّ الذكرى الخامسة لتوقيع اتفاقات أوسلو تزامنت مع إطلاق كازينو القمار في مدينة أريحا الفلسطينية المحرّرة/المحتلة، وأنّ هدير الدبابات والبلدوزرات حول سجن اريحا، وليس قريباً من كازينو أريحا، كان ربما الموسيقى الأكثر صخباً في آذان المقترعين في انتخابات الكنيست! في صياغة أخرى، لعلّ «واحة» كازينو أريحا هي أفضل ما يملك الفلسطينيون والإسرائيليون من واحات سلام شرق ـ أوسطية وعُدوا بها، ثم صدّقوا أنها قادمة لا ريب فيها. وأن يرى المرء في افتتاح الكازينو وصمة عار أو مجرّد «بزنس» مثل سواه، أمرٌ لا يغيّر الكثير من فحشاء المفارقة إياها: فيش الـ «بلاك جاك» هو ميدالية السلام الوحيدة التي وضعها الإسرائيليون قريباً من صدورهم دونما إحساس بالعار والخسران والسخط التوراتي، وأزيز الـ«روليت» هو النشيد الوطني الوحيد الذي يُسمح للآخر بعزفه ولا يجد الإسرائيليون غضاضة في الإصغاء إليه، بل ويشنّفون الآذان أيضاً!

لعلّ هذه هي الديمقراطية الوحيدة التي يعترف الغرب، تصديقاً لاعتراف الإسرائيليين، بصلاحية استخدامها من جانب الفلسطينيين، وصلاحية استهلاكها في واشنطن وبروكسيل وتل أبيب!

* كاتب وباحث سوري يقيم في باريس

المأزق الأمريكي في العراق

د. يوسف نور عوض *

■ بعد عام من الغزو الأمريكي للعراق خاطب الرئيس الامريكي الشعب في الولايات المتحدة معلنا نهاية العمليات العسكرية وانتصار قواته في مهمتها، أما الآن وبعد مرور ثلاث سنوات على غزو العراق عاد الرئيس جورج بوش ليؤكد أن الجيش الأمريكي سوف ينتصر في العراق، وسوف يؤسس لقيام نظام ديمقراطي في تلك البلاد، ولكن إحصاءات الرأي تؤكد أن شعبية الرئيس بوش تدنت إلى تسعة وعشرين في المئة وأن الغالبية من الشعب الأمريكي لا تصدق ما يقوله الرئيس خاصة بعد أن تكشف لهم أن الأسباب التي ذهبت بها القوات الأمريكية إلى العراق لم تكن صحيحة وأن صدام حسين لم يكن يمتلك برنامجا نوويا ولم يكن ينتج أسلحة دمار شامل ولم يكن يشكل تهديدا لأحد، بل لم يكن العراق يمتلك جيشا يقاوم به العدوان الخارجي. وليس صحيحا أن الجيش قام بخيانة ضد صدام حسين لأنه لو صدقت هذه النظرية لتمكن الأمريكيون من الوصول إلى الأسلحة التقليدية التي كان يمتلكها صدام حسين.

ولم تمر الذكرى الثالثة دون تساؤلات حقيقية من الصحافة الأمريكية فقد كتب الصحافيون والأمريكيون والعسكريون مقالات كثيرة تتشكك في دوافع الولايات المتحدة من حرب العراق وذهب بعضها إلى القول بأن السيطرة على النفط وإسقاط نظام صدام حسين كانا من أهداف تلك الحرب ولكن الولايات المتحدة لم تكن تمتلك خطة واضحة في ماذا تفعل بعد سقوط نظام صدام حسين، وعزا بعض الكتاب ذلك إلى سببين، الأول هو أن الولايات المتحدة لم تكن مشغولة بمستقبل العراق بل كان اليمين المتطرف الذي يمثله المحافظون الجدد يستهدف فقط استغلال ثروات العراق النفطية لفترة من الزمن يقوي بها سيطرته على الولايات المتحدة، كما كان يسعى إلى أن تكون حقول الشمال في كركوك وغيرها من إقليم كردستان العراق تحت سيطرة تركيا الحليف الجديد لإسرائيل في المنطقة. وأما السبب الثاني فهو الرغبة في إبعاد أي تهديد عن دولة إسرائيل بتفكيك منطقة الشرق الأوسط بحيث لا تصبح قادرة على التحرك نحو هذه الدولة التي تعتبرها الولايات المتحدة حليفها القوي في المنطقة. وذهب بعض المحللين إلى القول بان الولايات المتحدة تصرفت في كل تحركاتها نحو العراق بجهل كامل بظروف المنطقة، وبالتالي هي تجد نفسها متورطة في مستنقع لا تقدر على الخروج منه وتكابر في ما حققته وما يمكن أن تحققه في العراق.

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة فتحت جبهات جديدة مثل جبهة السلاح النووي الإيراني وجبهة النفوذ السوري في لبنان، فإن ذلك في حقيقة الأمر لا يدل على أن الولايات المتحدة لها مشروع متكامل تسعى إلى تنفيذه وتشعر أنها تسير فيه في الاتجاه الصحيح ذلك أن التحرك نحو إيران وسورية سببه في الأساس التورط في العراق، بكون الولايات المتحدة ترى على الأقل أنها أصبحت رهينة بين يدي إيران، ذلك أن إيران وعت درس العراق جيدا وهي غير مطمئنة لموقف الولايات المتحدة منها خاصة بعد أن صنفها الرئيس جورج بوش ضمن محور الشر، ولكن إيران تعرف أن موقفها الاستراتيجي أقوى من موقف الرئيس بوش لأنها على الأقل تضع القوات الأمريكية في العراق وفي أفغانستان رهينة بين يديها، ولا شك أن الولايات المتحدة سوف تفكر ألف مرة قبل أن تتحرك نحو إيران، وتعرف إيران أن نقطة الضعف الأساسية عند الولايات المتحدة هي إسرائيل التي أكد الرئيس بوش أنه سوف يدافع عنها في كل الظروف ولذلك فقد قال الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد إنه سيزيل إسرائيل من الخريطة، وكان ذلك تهديدا واضحا بأن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تلعب ورقة إسرائيل ضد إيران لأن إيران متجهة نحو تطوير سلاح نووي، وقد حاول الرئيس بوش أن يبث الخوف في دول منطقة الخليج بقوله إن السلاح النووي يشكل تهديدا للمنطقة كلها ولكن إيران لا يبدو أنها بحاجة إلى سلاح نووي لتقوم بمواجهة من هذا النوع لا داعي لها وليس ثمة أسباب تحركها بكون دول الخليج لا تتخذ موقفا عدائيا من إيران على الرغم من وجود بعض الخلافات التي يمكن أن تحل بالتفاهم وليس بالقوة العسكرية، وحتى لو كان هناك تدخل عسكري فالأمر لا يستدعي استخدام أسلحة نووية.

ونلاحظ أن الموقف الإيراني المتشدد قد أجبر الولايات المتحدة في نهاية الأمر على القبول بإجراء مفاوضات مع إيران. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة تنكر أن هذه المفاوضات ستشمل أزمة السلاح النووي فإن الحقيقة هي أن الولايات المتحدة تريد أن تقرأ العقل الإيراني في جميع اتجاهاته لأنها مضللة بالمواقف العربية التي تقدم لها إشارات غير صحيحة وعودتها على التراجع المستمر أمام ضغوطها وهو ما ظلت تتوقعه من إيران، ولكن الولايات المتحدة كما قال الخبراء الأمريكيون أنفسهم جاهلة بحقائق الشرق الأوسط، وهذا ماجعلهم يتورطون في العراق لأنه في الوقت الذي استخدمت فيه الولايات المتحدة كل آلتها العسكرية من أجل إطاحة صدام حسين فإنها لم تعط نفسها مساحة للوقت لتعرف التركيبة الطائفية في العراق ،ولم تعرف أن العراق مكون من مذهبين كبيرين إلى جانب الأكراد وأن تحول النفوذ إلى المذهب الشيعي يعني تحالفا مع إيران دون أي اعتبار آخر لدور الولايات المتحدة في هذا البلد، ولا شك أن إيران تدرك مصدر قوتها، وأنها قادرة على تحدي الموقف الأمريكي، وهي التي ستنتصر في نهاية الأمر ضد الإستراتيجية الأمريكية ولا يعني ذلك بالضرورة تهديدا لأمن المنطقة لأنه آن الأوان أن يعيد الجميع النظر في خريطة التحالفات التي تحقق المصالح بعيدا عن الرواسب التاريخية، ولكن هذا الدرس لا يبدو أن الدول العربية قد استوعبته من أجل تصحيح علاقتها بالولايات المتحدة. فما زالت الدول العربية تتخذ مواقف متراجعة من الولايات المتحدة دون مقابل ويظهر ذلك بشكل واضح في الموقف من القضية الفلسطينية، ذلك أن هذه القضية ليست قضية أمنية وإنما هي قضية شعب شرد من أرضه منذ أكثر من خمسين عاما ولا يهتم العالم بحل مشكلته بل يطالبه بمزيد من الانضباط من أجل وعود غامضة كانت هناك فرص كثيرة لتحقيقها ولكنها لم تتحقق وآخر هذه الوعود إقامة دولة فلسطينية في الاراضي الباقية للشعب الفلسطيني وهو عرض قبل به الفلسطينيون ولكن الولايات المتحدة ومن ورائها إسرائيل لا تتقيدان به ، فبعد أن كانت هناك خريطة للطريق تتجه نحو إقامة الدول الفلسطينية في أول سنوات القرن تراجعت الوعود إلى عام ألفين وخمسة حسب رغبة الرئيس بوش الذي تراجع عن وعده مرة أخرى، ثم جاء بعد ذلك وعد أيهود أولمرت بأن هذه الدولة ستكون في عام ألفين وعشرة، وهذا وعد لا قيمة له لأن إسرائيل تتابع باهتمام كبير مواقف الدول العربية وهي مواقف مشينة وتضغط جميعها في اتجاه واحد وهو ضرورة الاعتراف بدولة إسرائيل ولكن في مقابل ماذا؟ لا أحد يعرف، وتتخذ الدول العربية مثل هذه المواقف دون أن تتنبه إلى أن العقل الغربي بصفة عامة لا يحدد له سقف بل هو يرفع السقف بحسب ما يستطيع أن يحققه على الطبيعة وطالما هناك تنازلات فإن العالم الغربي لا يقف عند حد، وهذه هي الحقيقة التي تنبهت لها إيران وتعاملت بها مع الإدارة الأمريكية ووضح تماما أنها إستراتيجية قد تحقق أهدافها، كما أن إيران لم تخدع بمواقف دول مثل فرنسا وروسيا التي تلتقي في نهاية الأمر مع المواقف الأمريكية وقد دلت التجارب على ذلك، وعلى أن هذه الدول تتقاسم الأدوار في ما بينها ولكنها في النهاية لا تحقق إلا ما فيه مصلحة العالم الغربي.

ولكن هل تغير الدول مواقفها؟

الحقيقة هي أن الدول العربية لم تفكر في ما تريده من الولايات المتحدة وهي تتبع أساليب دفاعية كما هو موقف ليبيا ومصر والسودان وسورية. وجميع هذه الدول سلمت على نحو أو آخر لما تريده الولايات المتحدة ولكنها مع ذلك تكابر وتدعي أنها تتخذ مواقف وطنية أو قومية مستقلة، دون أن ترسم الخط الفاصل بين ما هو وطني وما هو قومي وماهو تنازل صريح.

وما نذهب إليه هو أن القضية الفلسطينية التي هي الأساس في تحديد موقف الولايات المتحدة من دول المنطقة لا تتعلق فقط بصراعات الفصائل كما تصورها وسائل الإعلام أو بإقامة حكومات صورية تحت راية الاحتلال، بل قضية فلسطين تتعلق أساسا بالأرض المستلبة سواء كانت منذ عام ثمانية وأربعين أو من عام سبعة وستين ودون حل هذه المشكلة وتحديد موقف واضح منها تظل مواقف الدول العربية ناقصة خاصة عندما تطلب هذه الدول من السلطة الفلسطينية تقديم التنازلات أمام إسرائيل أو الاعتراف بها كخيار لا مفر منه دون أن يكون هناك في الأفق ما يقابل ذلك.

* كاتب من السودان

تعيينات اللحظة الأخيرة

عدلي صادق

■ تابعنا من بعيد، شيئاً من حيثيات الإدارة والتعيينات، في اللحظة الأخيرة، من صلاحيات الحكومة رقم 9 في تاريخ بناء سنغافوره!

فقد كان طبيعياً، بالنسبة لمن ظلوا لأكثر من عقد من الزمن، لا يطيقون الاستماع للنصيحة، بل يظنونها حسداً شخصياً، فيما هم سعداء بأوهامهم وبغرورهم؛ أن يجهلوا القراءة السهلة، التي يمكن أن تدلهم على أمر بسيط، وهو أن من لم يحافظ على قمة الوزارة، لا يمكنه الدفاع عن سفحها. فإن ضاع موقع الوزير، هل يكون التعويض في الوكيل؟ وإن كان التعويض متاحاً؛ فأي نمط من الوكلاء هو؟ وهل كانت فنون إقصاء العناصر أو تعويمها، والبراعة في السيطرة على الوزارات، من براءات الاختراع الفتحاوي، التي لا يحق لـ «حماس» إعادة انتاجها؟ وإن لم يحضر الشرفاء والمؤهلون والوطنيون، في مركز الفعل، فمن ذا الذي يجرؤ على القول، لوزير من «حماس» إن لم يلتزم بأصول العمل الإداري المحترم: كيف تجعل الصغير كبيراً، وكيف يكون مدير مكتبك، أو السكرتيره، أهم وأكثر صلاحية من الكفاءة الوطنية المحترمة في الوزارة؟! إن هذه الأسئلة، إنما هي على سبيل الإفتراض، لأننا لا نأخذ الناس بغير البراهين المشهودة، وبالنسبة لحركة «حماس» لم نرَ بعد، كيف سيكون سلوكها الإداري في الحكم!

* * *

أحد تعيينات اللحظة الأخيرة، تثير السخرية فعلاً. فهي تؤكد على أن الإصلاح الفتحاوي بعيد المنال، طالما أن حركة الإستدراك التلقائية، في تعيينات اللحظة الأخيرة، في الحكومة وفي الرئاسة، اعتمدت على فاشلين وفاسدين وغير ذي تأهيل أو غير ذي تجارب محترمة. ومن نافل القول، إن تأثير حركة «فتح» في الجهاز الحكومي الذي تقوده «حماس» لن يكون بمن تسهل إزالته بمجرد اختبار حقيقي في القدرة على العمل، أو عند التلويح بورقة تُحال الى النائب العام. وإن كان الإستدراك بالتعيينات، هو من تباشر لملمة الصفوف وتعزيزها، للبدء بالإصلاح أو بالنهوض الفتحاوي، فأين هي الأجوبة عن بعض الاستفسارات: ما هو الإصلاح بالضبط، ومن الذي سيقوم به، ولمصلحة من؟ ولماذا؟ ومن هم هؤلاء الذين تنهض بهم حركة «فتح»؟! فإن كانت طلائع المصلحين وخياراتهم، هي هذه التي أفصحت عنها التعيينات والتكليفات الأخيرة، فأي مصير ينتظر الحركة الرائدة، بعد أن تسبب لها «السنغافوريون» بالهزيمة؟

* * *

هل سنضطر الى مطالبة المسؤولين الجدد، في الجهاز الحكومي، بإفساح المجال لمن يملك مستندات أو وثائق، أو حيثيات، لكي يمارس حقه الطبيعي في التقدم الى النائب العام، للاعتراض على وضع إداري أو وظيفي فاسد، أو لاسترداد الحق العام، أو لمحاسبة مُسيء على إساءته؟

إن ممارسة هذا الحق، لن يكون قبل أن تبدأ عملية بناء منظومة العدالة، بكل عناصرها الأساسية: القضاء، والنيابة العامة، والأمن العام. ولعل من أهم واجبات الحكومة الجديدة، هو إعادة بناء هذه المنظومة، والعمل الحثيث على توفير مناخات مواتية. ومن الضروري إسهام جميع الفصائل في توفير هذه المناخات، لأن المستفيدين من فقدان البوصلة، هم المحتلون والفاسدون. وعندما يتوافر المناخ الأمني والإداري والقضائي الصحيح، يمكن لأية عملية نهوض فتحاوية أو غيرها، أن تتحقق في بيئة نظيفة. وحذار ممن يبالغون في توصيف نواقص برنامج «حماس» الحكومي، وممن يبالغون في التباكي على منظمة التحرير الفلسطينية. فمن يتق الله، في الوطن، وفي الناس، وفي منظمة التحرير الفلسطينية، وفي دماء الشهداء وفي تاريخ الكفاح الفلسطيني، لا يسلك المنحى الذي سلك، سابقاً، ثم المنحى اللاحق، في صرخات اليوم الأخير، أو في تعيينات اللحظة الأخيرة!

www.adlisadek.com

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم
الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741 ـ 0208 (6 خطوط) ـ
فاكس: 8902 741 ـ 0208 أو 7637 748 ـ 0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)
مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(37 212)
مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.
هاتف: 5337920 فاكس: 5337928 (9626)
مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Al-Quds Al-Arabi
daily Independent News Paper
Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD
Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.
Editor In Chief
ABDEL BARRI ATWAN

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England
Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) Fax: 0208-741 8902 / 748 7637
email: alquds@alquds.co.uk * Internet: www.alquds.co.uk
Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).
Tel/Fax: (202) 3901523
Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco
Tel/Fax: (212 37) 770594
Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.
Tel: (9626) 5337920 Fax: 5337928
Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364